



15 يناير 2024

مذكرة-إطار رقم: 008X24

إلى

السيدات والسادة:

المفتشين العامين

مديرتي ومديري الإدارات المركزية

مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

المديرات والمديرين الإقليميين

مديرات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي

الموضوع: في شأن إرساء وأجرأة آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

المراجع: - التزامات خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة؛

- الإطار الإجرائي لتوزير خارطة الطريق، لا سيما البرنامج رقم 20 المتعلق بإرساء منظومة الالتزام

والتواصل داخل المنظومة التربوية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله:

وبعد، فتفعيلا لالتزامات خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، ولقتضيات البرامج المندرجة ضمن الإطار الإجرائي لتوزير هذه الخارطة، لا سيما البرنامج رقم 6 ورقم 17 ورقم 20، وفي سياق التحولات الجارية حاليا بمؤسسات التربية والتعليم العمومي، تشرع الوزارة، من خلال هذه المذكرة-الإطار، في إرساء وأجرأة آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، من أجل معايرة هيئة الإدارة التربوية والتدبير وهيئة التربية والتعليم ودعمهما ل القيام بالمهام المنوط بها، ومنها، على الخصوص، إعداد وإنجاز وتقييم مشروع المؤسسة المندمج.

وفيها يلي أهم عناصر المقاربة المعتمدة في إرساء وأجرأة هذه الآلية:

ا. سياق إرساء آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

يندرج إرساء هذه الآلية في سياق توزير الوزارة لالتزامات وبرامج خارطة الطريق 2022-2026، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، التي تولي أهمية قصوى للمحاور الأساسية للمنظومة التربوية، المتمثلة في التلميذ والأستاذ والمؤسسة التعليمية، والتي تسعى، في أفق سنة 2026، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

• الهدف الاستراتيجي الأول: مضاعفة نسبة تحكم التلميذات والتلاميذ، المنتهين لسلك التعليم الابتدائي، في  
التعلمات الأساسية؛

• الهدف الاستراتيجي الثاني: مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة الموازية؛

• الهدف الاستراتيجي الثالث: تقليص نسبة الهدر المدرسي بالثلث.

## II. تشخيص الوضع

أبان التشخيص الميداني للوضع القائم، حاليا، بمؤسسات التربية والتعليم العمومي على جملة من الإكراهات والصعوبات التي تحول دون اضطلاعها بكافة الأدوار والمهام المنوطة بها على الوجه الأمثل، لا سيما إعداد وتفعيل وتقيم مشروع المؤسسة المندمج، إذ تعرضها تحديات كثيرة، ذات طبيعة مركبة، من قبيل:

- صعوبة تحقيق الفريق التربوي والإداري بمؤسسات التربية والتعليم العمومي للأهداف الموكول إليه أجراها، وذلك لعدة أسباب من بينها نقص في توفر العديد من الشروط الضرورية للإنجاز، خصوصا ما يتعلق بالاستفادة من دورات التكوين والرفع من القدرات التدبيرية وتوفير ظروف وبيئة عمل ملائمة تساهمن في تنسيق تدخلات الفاعلين من داخل المؤسسة التعليمية ومن خارجها؛

- عدم مسايرة النتائج المحققة على مستوى هذه المؤسسات لأهداف السياسة التربوية المعتمدة، مما يستدعي تعزيز آليات المراقبة والتأثير والتتبع والتقييم الموظفة لكي تساهمن بفعالية في معالجة وتصحيح الثغرات التي يتم رصدها؛

- صعوبة تتبع وتأثير مؤسسات التربية والتعليم العمومي عن قرب من طرف العديد من المديريات الإقليمية، خصوصا تلك التي تتميز بشساعة مجالها الجغرافي أو التي تشرف على عدد كبير من المؤسسات التعليمية.

## III. التعريف بأ آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

من أجل كسب رهان مواجهة الإكراهات سالفه الذكر ومعالجة الصعوبات القائمة، تتطلع الوزارة إلى إرساء آلية متكاملة لمواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛ وتعلق الأمر بإرساء شبكة من المواكبين الميدانيين الذين سيتم انتقاهم، وفق معايير محددة، وتكوينهم وإعدادهم للاشتغال بدوام كامل مع الأحواض المدرسية، بهدف تقديم الدعم الضروري للسيدات والسادة مديريات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي ولهيئة الإدارة التربوية والتدبير ولهيئة التربية والتعليم، ول مختلف الفاعلين داخل هذه المؤسسات، من أجل مواجهة الإكراهات والصعوبات التي تعرضهم وتحول دون قيامهم بمهام المنوطة بهم، وكذا تحقيق التحولات المنشودة داخل المدرسة العمومية واندماجها ضمن محيطها المحلي، وذلك عبر:

- تعزيز التواصل الإيجابي والتنسيق الفعال والارتقاء بجودة العلاقات وتوفير مناخ من الثقة والتثمين داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، مما يسمح للفرق التربوية بها باستكشاف آفاقها التجدد في ممارساتها المهنية والانخراط في دينامية عمل إيجابية ومحفزة؛
- المساعدة على توفير الظروف الملائمة للتفكير الجماعي والبناء المشترك داخل الحوض المدرسي، مما يتبع للفرق التربوية العمل على إيجاد الأجوية والحلول الملائمة للخصوصيات المحلية والتحديات الميدانية؛
- تشجيع وحفز الفرق التربوية على المبادرة وتجريب مقاربات وأدوات مبتكرة، كفيلة بإنجاح أجرأة مشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
- مواكبة ودعم تنمية الشراكات المتعددة الأطراف الرامية إلى تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
- مواكبة مؤسسات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي المنخرطة في برنامج "مدرسة الريادة" وتلك التي تعبّر عن رغبتهما للانضمام لهذا البرنامج، ودعمهما لتحقيق معايير الجودة المطلوبة للحصول على علامة "مدرسة الريادة" أو الاحتفاظ بها.

وتبني هذه الآلية على الدعامات الأساسية التالية:

1. تعزيز قدرات ومهارات المواكبين وتأهيلهم للاضطلاع بمهامهم وبالتالي المساهمة الفعالة في عملية إرساء التحول التربوي والإداري والتنظيمي المنشود داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
2. إرساء بنيات تنظيمية على كافة مستويات المنظومة التربوية تسهر على إرساء وتفعيل وتتبع آلية المواكبة؛
3. تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والتدبيرية المعمول بها حالياً بمؤسسات التربية والتعليم العمومي وعلى مستوى المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
4. رقمنة الأنشطة التدبيرية على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والمديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

#### IV. تنظيم وقيادة وتتبع آلية المواكبة

اعتباراً لكون آلية المواكبة تدرج ضمن نسق شمولي يستهدف، على الخصوص، دعم تفعيل برامج خارطة الطريق من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي، من خلال معاورتها في إعداد وإنجاز وتقدير مشاريعها المندمجة، فإنه يتطلب على المصالح المعنية بالوزارة، في إطار من التكامل والانسجام، إرساء هذه الآلية محلياً وتأطيرها وتبعها إقليمياً وجهرياً ومركزاً، وفق المنهجية الإجرائية التالية:

## 1- على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية

يتم اعتماد مواكب(ة) ميداني(ة) على مستوى كل حوض مدرسي، ويرتبط هذا المواكب تنظيمياً بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي وإدارياً بالديرية الإقليمية، ويخصص له فضاء عمل مجهز بالثانوية التأهيلية المتخصصة كمركز للحوض المدرسي، حيث يضطلع بالمهام التالية:

- دعم مديريات ومديري مؤسسات التربية والتعليم العمومي، المنتظمة ضمن حوض مدرسي، بتنسيق مع المنسق الإقليمي لآلية المراقبة المذكور أدناه، للقيام بمهامهم المختلفة، وتملك إعداد وإنجاز وتقدير مشروع المؤسسة المندمج؛
- مراقبة إرساء دينامية التحول داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي؛
- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسساتية بانسيابية ويسر؛
- التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكامة الجيدة والتدبير الناجع؛
- تيسير برمجة ورشات عمل منتظمة للتبادل وتقاسم والبناء المشترك من طرف أعضاء الفرق التربوية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والحوض المدرسي؛
- المساعدة على نسج علاقات تواصلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين أعضاء الفرق التربوية والعمل على توفير الظروف الملائمة للتفكير الجماعي، مما يسهم في إيجاد الأجوبة والحلول والمقاربات الملائمة للخصوصيات المحلية والتحديات الميدانية؛
- العمل على مراقبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة.

## 2- على المستوى الإقليمي

تحدث على مستوى كل مديرية إقليمية لجنة إقليمية تتبع آلية المراقبة يرأسها السيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة)، وتضم في عضويتها كل من المنسق(ة) الإقليمي(ة) لآلية المراقبة ورئيسات ورؤساء المصالح المعنية وممثلين عن المفتشين والمراقبين الميدانيين ومنسقي الأحواض المدرسية، وتضطلع بالمهام التالية:

- الإشراف على إرساء وتفعيل وتتبع آلية المراقبة على الصعيد الإقليمي وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- المصادقة على برنامج العمل الإقليمي والمحصيلة الإقليمية الدورية لإرساء وتفعيل آلية المراقبة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم وصاحبة المراقبين في الميدان، وتشجيعهم على الانتظام في جماعات ممارسات مهنية؛

- دعم ومواكبة إعداد وتنفيذ المهام ومشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية من خلال تعبئة الإمكانيات المتاحة وتوظيف الأدوات المؤسسية الممكنة، من قبيل الدعم القانوني والإداري والمسطري.

يتم تعيين أعضاء اللجنة الإقليمية لتبليغ آلية المراقبة وتحديد مهامها ونظام اشتغالها بمقرر للسيد(ة) المدير(ة) الإقليمي(ة).

يقوم المنسق الإقليمي لآلية المراقبة بتنسيق وتأطير وتتبع وتقدير عمل المراقبين على صعيد مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، ويتولى إنجاز المهام التالية:

- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسسية بانسيابية ويسر؛
  - التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكامة الجيدة والتدبير الناجع؛
  - الحرص على تداول المعلومة الصحيحة بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة التربوية؛
  - مواكبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد إعداد وتدبير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
  - دعم ومواكبة شركاء مؤسسات التربية والتعليم العمومي للاشتغال ضمن شبكات؛
  - المساعدة على نسج علاقات تواصيلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين مختلف المستويات الإدارية المذكورة.
- وبحكم أن مهام رؤساء مصالح تأطير المؤسسات التعليمية والتوجيه بالديريات الإقليمية تتلقى بشكل كبير مع المهام التي تتصل بها آلية المراقبة، يقوم السيدات والسادة المديرات والمديرون الإقليميون بتكليف هؤلاء بمهمة منسقي آلية المراقبة على المستوى الإقليمي.

### 3- على المستوى الجبوي

تحدث على مستوى كل أكاديمية جهوية للتربية والتكوين لجنة جهوية لقيادة وتتبع إرساء آلية المراقبة والوساطة والاستشارة، يرأسها السيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية، وتضم في عضويتها كل من المنسق(ة) الجهوي(ة) لآلية المراقبة والمديرات والمديرين الإقليميين ورؤسات ورؤسae الأقسام والمصالح المعنية، وممثلين عن المكلفات والمكلفين بمهام تنسيق التفتيش الجهوي وعن منسقي آلية المراقبة على المستوى الإقليمي، وتتولى المهام التالية:

- الإشراف على إرساء وتفعيل وتتبع آلية المراقبة والوساطة والاستشارة على الصعيد الجهوي وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- المصادقة على برنامج العمل الجهوي والمحصيلة الجهوية لإرساء وتفعيل آلية المراقبة والوساطة والاستشارة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عمل منسقي آلية المراقبة على المستويين الجهوي والإقليمي وعمل المراقبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛

ويتم تعين أعضاء اللجنة الجهوية لقيادة وتتبع إرساء آلية المراقبة والوساطة والاستشارة وتحديد مهامها ونظام اشتغالها بمقرر للسيد(ة) مدير(ة) الأكاديمية.

يقوم المنسق الجهوي لآلية المراقبة بتنسيق وتأطير وتتابع وتقدير عمل منسقي آلية المراقبة على المستوى الإقليمي، ويتولى إنجاز المهام التالية:

- ضمان تبادل وتقاسم البيانات والوثائق المؤسساتية بانسيابية ويسر؛
- التحسيس بأهمية الالتزام بضوابط ومساطر الحكامة الجيدة والتدبير الناجع؛
- الحرص على تداول المعلومة الصحيحة تصاعدياً وتنازلياً بين مختلف المستويات الإدارية للمنظومة؛
- دعم ومواكبة إعداد وتنفيذ المهام ومشاريع المؤسسة المندمجة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية من خلال تعبئة الإمكانيات المتاحة وتوظيف الأدوات المؤسساتية الممكنة، من قبيل الدعم القانوني والإداري والمسطري؛
- مواكبة تنمية الشراكات المتعددة الأطراف لأجل تجويد وتطوير إعداد وتدبير وتقدير وتقدير مشاريع المؤسسة المندمجة؛
- العمل على دعم ومواكبة شركاء مؤسسات التربية والتعليم العمومي للاشتغال ضمن شبكات؛
- المساعدة على نسج علاقات تواصيلية وتدبيرية فعالة وسلسة بين مختلف المستويات الإدارية المذكورة.

وبحكم أن مهام رؤساء مصالح الارتقاء بتدبير المؤسسات التعليمية، على مستوى الأكاديميات، تتقطع بشكل كبير مع المهام التي تضطلع بها آلية المراقبة على المستوى الجهوي، يقوم السيدة والسادة مدير و مدير الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتكليف هؤلاء بمهمة منسقي هذه الآلية على المستوى الجهوي.

#### 4- على المستوى المركزي

تتولى لجنة قيادة مركبة، يرأسها السيد الوزير، الإشراف على قيادة وتقدير إرساء آلية المراقبة على الصعيد الوطني. وتضم في عضويتها، علاوة على المنسق الوطني لهذه الآلية، المرتبط إدارياً ب مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكتونيات المشتركة بين الأكاديميات، كل من الكاتب العام للوزارة والمفتش العام للشؤون الإدارية ومديري المصالح المركزية المعنية وممثلين عن وحدة دعم الإصلاح، وتضطلع بالمهام التالية:

- الإشراف والتوجيه العام وتحديد الاختيارات الاستراتيجية والأولويات الوطنية لآلية المراقبة؛
- اتخاذ القرارات الكفيلة بتذليل عمل منسقي آلية المراقبة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي وعمل المراقبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية؛
- القيام بالأدوار التحكيمية التي يتطلبها إرساء وأجرأة آلية المراقبة؛
- المصادقة على برامج العمل والحسابية الوطنية لإرساء وتفعيل آلية المراقبة؛

- الإشراف على تبع وتقييم أثر آلية المراقبة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق 2022-2026:
- تثمين النجاحات وتقاسم وترصيد الممارسات الفضلى.

تتولى لجنة تتبع مركبة، يرأسها السيد الكاتب العام للوزارة، تتبع إرساء وتفعيل آلية المراقبة على الصعيد الوطني، وتضم في عضويتها، علاوة على المنسق الوطني لهذه الآلية، مديرتي ومديري المصالح المركزية المعنية وممثلين عن وحدة دعم الإصلاح ومديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

تتولى هذه اللجنة، بمراعاة اختصاصات لجنة القيادة المركزية، القيام بالمهام التالية:

- تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن لجنة القيادة المركزية؛
- تحضير برامج العمل والمحصيلة الوطنية الدورية لتفعيل آلية المراقبة؛
- اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم ومواكبة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إرساء وتفعيل آلية المراقبة؛
- تتبع وضعية تقدم إرساء وتفعيل آلية المراقبة على الصعيد الوطني وتذليل الصعوبات والإكراهات التي قد تعيق ذلك؛
- تأطير وتتبع وتقييم عمل منسقى آلية المراقبة على الصعيد الجهوي.

يتم تعيين أعضاء كل من هاتين اللجانتين وتحديد مهامهما ونظام اشتغالهما بمقرر للسيد الوزير.

## ٧. مراحل إرساء آلية المراقبة

انسجاما مع مبدأ التدرج المعتمد في تنزيل مقتضيات وتكوينات آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، سيتم إرساء هذه الآلية على مرحلتين أساسيتين:

### ١- المرحلة الأولى: تجريب الآلية

#### أ- تكوين عملي لمنسقى آلية المراقبة على المستويات المركزية والجهوية والإقليمية

يتطلب إنجاح عملية إرساء آلية المراقبة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية تكوينا عمليا، قبليا، للمنسق الوطني لآلية المراقبة وفريق عمله ومنسقى آلية المراقبة الثنائي عشر (12) على المستوى الجهوبي ومنسقى هذه الآلية الإثنين وثمانين (82) على المستوى الإقليمي، علما أن هذا التكوين العملي يستهدف تملك هؤلاء المنسقين لأدوار ووظائف ومهام آلية المراقبة وينتج لهم تجربتها وممارستها، على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يتم تحديد عينة تجريبية من الأحواض المدرسية بمعدل حوض مدرسي، على الأقل، على مستوى كل أكاديمية جهوية للتربية والتقويم ومديرية إقليمية، وذلك بتنسيق بين المصالح المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتقويم والمديريات الإقليمية، وبمساهمة من المنسق الوطني لآلية المراقبة ومنسقى هذه الآلية على المستويين الجهوبي والإقليمي.

## **بـ- انتقاء وتكوين وتأهيل المواكبين على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض**

### **المدرسية وتجريب الآلية**

بعد انطلاق مرحلة التكوين العملي وتأهيل المنسق الوطني لآلية المعاكبة ومنسقي هذه الآلية على المستويين الجهوي والإقليمي، وتجريهم للآلية على مستوى عينة الأحواض المدرسية التجريبية، تشرع المصالح المركزية المعنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، بمساهمة من المنسق الوطني والمنسقين على المستوى الجهوي والإقليمي، في وضع آلية تنظيمية ومؤسساتية لانتقاء عينة أولى من المواكبين الميدانيين، بمعدل مواكب واحد لكل حوض مدرسي تجاري. وستصدر، لاحقا، مذكرة خاصة بشأن هذه الآلية.

وبعد انتهاء عملية انتقاءهم، يتم تكوينهم وتأهيلهم وإكسابهم الخبرات المطلوبة وفق نفس المنهجية والبرنامج المعتمدين بالنسبة لتكوين منسقي آلية المعاكبة على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي بما في ذلك القيام بالتجربة الميدانية لآلية المعاكبة على مستوى مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية التجريبية.

### **2- المرحلة الثانية: توسيع وعمم آلية المعاكبة وقياس أثرها**

ستتيح عملية قياس أثر إرساء وأجرأة آلية المعاكبة، في المرحلة التجريبية، على سير مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية المستهدفة، تقييم مردودية عمل المنسقين والمواكبين، وخصوصا فيما يتعلق بالتغييرات الإيجابية المنتظر حصولها على تمثيلات وسلوكيات الغير إزاء التحولات الجارية بمؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، وعلى مؤشرات تمكن التلميذات والتلاميذ من التعلمات الأساسية والحد من الهدر المدرسي والرفع من نسبة مشاركة المتعلمين في الأنشطة الموازية.

كما ستمكن هذه العملية من مراجعة وتكييف التكوينات العملية ودورات التأهيل واكتساب الخبرات المبرمجة لفائدة المنسقين والمواكبين ارتباطا بتوسيع وعمم إرساء آلية المعاكبة على مستوى جميع مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

وبناء على ما سبق ذكره في هذه المذكرة الإطار، وفي انتظار موافاتكم لاحقا، بمذكرة مفصلة حول تنظيم دورات التكوين العملي والتأهيل وإكساب الخبرات، أطلب منكم، كل من موقعه، تكليف السيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح الارتقاء بتسيير المؤسسات التعليمية، على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أو من يحل محلهم عند الاقتضاء، والسيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح تأطير المؤسسات التعليمية والتوجيه، أو السيدات والسادة رئيسيات ورؤساء مصالح الشؤون التربوية عند الاقتضاء، على مستوى المديريات الإقليمية، بمهام تنسيق آلية المعاكبة على الصعيد الجهوي والإقليمي وإخبارهم بدورات التكوين والتأهيل وإكساب الخبرات التي سيستفيدون منها، والعمل على تعبيتهم وتحسيسهم ل القيام بهذه المهام على الوجه الأمثل.

كما أطلب منكم القيام، بمساهمة من رؤساء المصالح المذكورين أعلاه، بتحديد الأحواض المدرسية التجريبية، كل حوض مدرسي مكون من ثلاثة (3) إلى خمس (5) مؤسسات للتربية والتعليم العمومي، ممثلة للأسلاك التعليمية الثلاثة، بمعدل حوض مدرسي واحد على مستوى كل أكاديمية ومديرية إقليمية، من أجل توظيفها كفضاءات لعملية تجريب وتنزيل آلية المراقبة.

وفي الختام، وبالنظر إلى أهمية أجرأة هذا الورش الكبير في مسار الإصلاح التربوي وتنزيل مقتضيات خارطة الطريق 2026-2022، وبالنظر إلى الطابع الاستراتيجي الذي يكتسيه، أهيب بكم، كل من موقعه، إيلاء كل العناية والاهتمام، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة  
شحيب بنموسى